«الخارجية» الفلسطينية: مبادرة غوتيريش ضرورية لإنهاء الحرب

إسرائيل تشدد قصفها لغزة وسقوط عشرات القتلى والجرحى

مصر: لن نسمح بتفريغ غزة من سكانها وسنقاتل لعودة الهدنة

أمريكا لإسرائيل: الحرب يجب أن تنتهي خلال أسابيع لا أشهر!

مع دخول الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة شهرها الثالث، كشف الجيش الإسرائيلي عن رفع كفاءة تسليح فرق مدنية مهمتها الرد على أي هجوم أو تسلل.

وأعلن في بيان، أنه سيزود 12 فرقة مدنية مختلفة بأسلحة، على أن تكون أولها فرق «غلاف غزة»، وفقا لصحيفة «تايمز أوف إسرائيل».

كما أضافت الصحيفة، أمس الخميس، أن الجيش ووزارة الدفاع أطلقا برنامجا لتعزيز تسليح فرق مدنية لمساعدتها في التصدي لأي هجمات.

وذكرت أن هذه الفرق غالبا ما تكون أول من يتصدى لعمليات التسلل والهجمات، مشيرة إلى أن العديد منها في المناطق القريبة من حدود غزة لم يستطع الصمود أمام مقاتلي حماس في السابع من أكتوبر الماضي، حيث افتقر بعضها للأسلحة والمعدات الكافية.

كذلك أوضحت أنه سيبدأ بالمناطق المتاخمة لقطاع غزة، حيث سيزود 12 فرقة أسبوعيا بالمعدات، على أن يشمل البرنامج في نهاية المطاف كل التجمعات السكنية في إسرائيل.

ولعل هذا الإعلان يعيد الأذهان إلى توزيع إليعيزر روزنباوم نائب مدير عام وزارة الأمن الوطني قبل أسابيع، آلافا من قطع السلاح على مئات الفرق الأمنية من المتطوعين ومعها سترات واقية وخوذات، مع تخفيف شروط اقتنائها بغية «الدفاع عن النفس».

كما زعم مسؤولون إسرائيليون ومستوطنون حينها أن التوزيع الجماعي للأسلحة على المدنيين ضروري، لمنع تكرار هجمات السابع من أكتوبر.

يشار إلى أن إسرائيل كانت طلبت من صانعي الأسلحة الأميركيين، بنادق نصف آلية وآلية تبلغ قيمتها 34 مليون دولار، لكن هذه الشرائح الثلاث تتطلب موافقة وزارة الخارجية وإخطار الكونغرس.

وقالت إسرائيل إن هذه البنادق ستستخدم من قبل الشرطة، لكنها أشارت أيضا إلى أنه يمكن تزويد المدنيين بها.

كما لم تعجب خطوة تسليح المستوطنين واشنطن، التي نددت بعنفهم مرارا ضد الفلسطينيين، واصفة إياه بأنه «مزعزع للاستقرار بشكل لا يصدق»، وحثت إسرائيل على وقفه، في إشارة منها إلى ما يجري من انتهاكات بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية خصوصا.

وقتل، منذ فجر أمس الخميس، عشرات الفلسطينيين، بينهم أطفال ونساء، وأصيب آخرون بجروح، ودُمرت عشرات المنازل والبنايات والشقق السكنية، والممتلكات العامة والخاصة، في القصف الإسرائيلي المتواصل لقطاع غزة، براً وبحراً، وجواً.

وقالت وكالة الأنباء الفلسطينية أمس إن طائرة حربية إسرائيلية قصفت مسجداً في حي الدرج بمدينة غزة، ما أدى إلى ارتقاء 12 قتيلاً على الأقل، وإصابة العشرات بجروح، إضافة إلى تدمير عدد من المنازل المجاورة.

وأضافت أن الطائرات الإسرائيلية قصفت منازل في البلدة القديمة في مدينة غزة، في محيط منطقة حمام السمرة، وميدان فلسطين، وسوق الزاوية، وموقف جباليا، ما أدى إلى عشرات القتلى والجرحى، ولم تتمكن سيارات الإسعاف من الوصول إلى المناطق المستهدفة بسبب القصف العشوائي.

كما قصفت الطائرات الإسرائيلية ومدفعيته ودباباته منازل في أحياء الزيتون والشجاعية والصبرة شرق غزة، ما أسفر عن وقوع المواطنين بين قتيل وجريح.

وطال القصف العشوائي مفرق السرايا في حي الرمال غرب مدينة غزة، وأدى إلى تدمير عدد من البنايات السكنية.

كما قتل العشرات وأصيب آخرون في قصف إسرائيلي بالمدفعية منزلين في دير البلح وسط قطاع غزة.

كما شهدت مناطق جنوب خان يونس قصفاً عشوائياً مكثفاً من الطائرات والمدفعية أثناء توغل آليات إسرائيلية براً، حيث شهدت القرارة وخزاعة، وعبسان، والشيخ ناصر سلسلة غارات مكثفة، ما أدى إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى، ولا يزال هناك مفقودون تحت الأنقاض، دون تمكن سيارات الإسعاف من الوصول إليهم، لخطورة الأوضاع على الأرض، بسبب كثافة القصف.

من جانب أخر رحبت وزارة الخارجية الفلسطينية، أمس الخميس بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش حول المادة 99 وتعتبرها ضرورية لإنهاء حرب غزة.

ودعت الخارجية الفلسطينية مجلس الأمن للوفاء بالتزاماته، معربة عن إدانتها لـ«الإرهاب السياسي» الذي تمارسه إسرائيل ضد الأمم المتحدة.

من جانب أخر أعلنت مصر أمس الخميس، أنها تأسف لكسر الهدنة الإنسانية ، مجددة رفضها التام لمخطط إسرائيل تفريغ قطاع غزة من سكانه وتصفية القضية الفلسطينية بالتهجير.

في التفاصيل، جدد رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ضياء رشوان، أسف بلاده البالغ لكسر الهدنة الإنسانية التي دامت أسبوعا في قطاع غزة.

وأوضح أن هذه الهدنة نجحت بإفراج إسرائيل وحماس عن عشرات الأسرى، وكذلك في توسيع وانتظام عملية دخول المساعدات الإنسانية والإغاثية والوقود للمحاصرين في القطاع، مؤكدا أن مصر تبذل حاليا أقصى الجهود مع الشركاء، من أجل العودة للهدنة في أسرع وقت، ومدها لفترات أخرى، وصولا للوقف الشامل لإطلاق النار، لحقن دماء الفلسطينيين ومساعدتهم في مواجهة الأوضاع الإنسانية الخطيرة التي يعيشونها.

وأكد رئيس هيئة الاستعلامات المصرية أن مصر تواصل تعاونها مع الشركاء للعمل على الإسراع بنقل المساعدات الإنسانية والإغاثية لقطاع غزة، والسعي الحثيث من أجل زيادتها، بما يتناسب مع الاحتياجات الضرورية والعاجلة للفلسطينيين هناك، مشيرا إلى أن مصر تفتح معبر رفح البري بصورة دائمة للأفراد والبضائع، وأن أية معوقات في المعبر تأتي من الطرف الإسرائيلي.

وأوضح أنه منذ بدء دخول المساعدات لقطاع غزة، تم إدخال 3313 شاحنة مواد غذائية وإغاثية ووقود وغاز منزلي، واستقبال 682 مصابًا، وإجلاء 11067 من المصريين والرعايا الأجانب من القطاع.

كما كشف عن المبادئ الرئيسية التي حكمت الموقف المصري منذ اندلاع الحرب والأزمة، وهي أن القضية الفلسطينية تعد قضية أمن قومي مصري، ولذا فالقيادة السياسية المصرية تتحرك تجاهها بكل الجدية المتناسبة معها، والمتسقة مع الدور المصري التاريخي والمتمسك دوما بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، على أراضيه بحدود الرابع من يونيو 1967، ودون أي انتقاص لهذه الحقوق.

وجدد على رفض مصر التام لسياسة التهجير القسري التي تقوم بها إسرائيل لأبناء غزة داخل القطاع، ولمحاولات تهجير سكان القطاع نحو سيناء.

وشدد على أن هذا يعتبر الخط الأحمر الذي لن تسمح مصر بتخطيه مهما كانت النتائج، لمساسه بالأمن القومي والسيادة المصرية على كامل أراضيها، مضيفا أن هذا سيؤدي إلى تصفية كاملة للقضية الفلسطينية وتفريغها من مضمونها.

وأشار رشوان إلى أن إسرائيل لا تزال تتحدى المجتمع الدولي كله بقصفها المتواصل على قطاع غزة من شماله لجنوبه، وبدئها في عدوان غير مسبوق على منطقة خان يونس عبر عمليات قصف وتوغلٍ بري شديدة العنف، معتبراً أنها حولت القطاع ككل إلى ميدان حرب دون وجود مكان آمن للمواطنين، لدفع الفلسطينيين لمغادرة أراضيهم نحو ما أطلقت عليه «المناطق الآمنة» في الجنوب نحو رفح.

وأوضح أن هذه المناطق تفتقر لكافة الخدمات الضرورية للحياة من ماء وطعام ومأوى، وغير محمية من القصف والقتال، الأمر الذي يؤكد ما حذرت منه الدولة المصرية.

يشار إلى أن مصر كانت شددت على موقفها المتضامن بشكل كامل مع الشعب الفلسطيني، والدائن للجرائم التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وانتهاكاته الصارخة للقانونين الدولي والإنساني وكافة المواثيق الدولية.

من جانب أخر أفاد مسؤولون أمريكيون بأن وزير الخارجية أنتوني بلينكن قال لمسؤولين في حكومة الحرب الإسرائيلية، الأسبوع الماضي، إن إدارة بايدن تعتقد أن الصراع يجب أن ينتهي خلال أسابيع لا أشهر.

وأضاف المسؤولون أن هناك إدراكا من الجميع بأنه كلما طال أمد هذه الحرب أصبحت أصعب على الكل، وفقا لصحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية.

ولفتوا إلى أن المسؤولين الإسرائيليين أعربوا لبلينكن عن اهتمامهم بالعودة للحياة الطبيعية حتى لا تتعرض إسرائيل لضربة اقتصادية.

إلا أنهم رغم ذلك لم يقدموا ضمانات حول أمد الصراع للمسؤول الأميركي الرفيع.

يأتي هذا بينما أعلن مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض جيك سوليفان، الأربعاء، أن الولايات المتحدة ناقشت مع إسرائيل جدولها الزمني للعمليات العسكرية في غزة.

وقال في مقابلة عبر الهاتف مع رويترز: «لقد تحدثنا معهم بشأن الجداول الزمنية. لا أريد أن أشارك ذلك لأن إسرائيل أرسلت بالفعل موقع عمليتها البرية على وجه التحديد، ولا أريد أن أكون الشخص الذي ينشر الجداول الزمنية».

وتابع أنه تحدث معهم حول ما يفكرون فيه فيما يتعلق بالمدة وكيف يندرج ذلك ضمن استراتيجية طويلة المدى لمعالجة هذه القضية التي تتجاوز مجرد الوسائل العسكرية.

إلى ذلك، أشارت الصحيفة إلى أن الموقف الأميركي يأتي بينما يخيم الضغط السياسي الداخلي على إدارة الرئيس جو بايدن الذي يتجه إلى عام انتخابي.

ولعل هذا الضغط هو ما وضع حداً زمنياً للدعم الأميركي للمجهود الحربي الإسرائيلي، حيث استخدمت الولايات المتحدة خطابا مختلفا حول أهداف الحرب، ركزت فيها على إنهاء حكم حماس في غزة، بينما تتحدث حكومة نتنياهو عن القضاء على الحركة، ما تراه واشنطن أمراً مستحيلاً.

مشاهد من غزة

الولايات المتحدة: طرفا النزاع في السودان ارتكبا «جرائم حرب»

الجيش السوداني يكثف قصفه على مواقع «الدعم السريع» بأم درمان وبحري

كثفت منصات مدفعية الجيش السوداني في مدينة أم درمان، أمس الخميس، من إطلاق القذائف الصاروخية نحو غرب وعمق أم درمان القديمة وفي اتجاه مدينة بحري.

واستمرت عمليات القصف المدفعي من جانب الجيش السوداني بشكل متواصل منذ ليلة أمس وحتى صباح اليوم مع انخفاض حدة الاشتباكات البرية في أم درمان القديمة.

أما في مدينة الخرطوم، فقد أطلقت قوات الدعم السريع عدة قذائف صاروخية من منصاتها شرق وجنوب الخرطوم على مواقع الجيش بالقيادة العامة وسلاح الإشارة بمدينة بحري مع تصاعد لسحب الدخان في المنطقة.

وتراجعت المعارك البرية بين الجيش وقوات الدعم السريع في الخرطوم، حيث بات الطرفان يعتمدان بشكل أساسي على الضربات المدفعية والجوية والطائرات المسيرة.

وتستمر الحرب بين الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة نائبه السابق محمد حمدان دقلو منذ ابريل الماضي، بسبب خلافات حول خطط دمج الدعم السريع في الجيش، في الوقت الذي كانت الأطراف العسكرية والمدنية تضع فيه اللمسات النهائية على عملية سياسية مدعومة دوليا.

وأسفرت الحرب عن سقوط أكثر من عشرة آلاف قتيل، وفق تقديرات منظمة «مشروع بيانات مواقع الصراعات المسلحة وأحداثها» (أكليد). وتسببت بنزوح نحو ستة ملايين شخص داخل البلاد أو إلى دول مجاورة بحسب الأمم المتحدة.

من جهة أخرى قال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن أمس الأول الأربعاء إن الولايات المتحدة خلصت إلى أن طرفي الصراع في السودان ارتكبا جرائم حرب، وذلك في وقت تكثف فيه واشنطن الضغط على كل من الجيش وقوات الدعم السريع لإنهاء القتال الذي تسبب في كارثة إنسانية.

وقال بلينكن في بيانٍ إن واشنطن توصلا أيضاً إلى أن قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها ارتكبت جرائم ضد الإنسانية وتطهيراً عرقياً.

وأدى القتال الذي اندلع في منتصف أبريل إلى نزوح أكثر من 6.5 مليون شخص داخل السودان وخارجه ومقتل أكثر من عشرة آلاف شخص وتدمير الاقتصاد.

وأضاف بلينكن «توسع الصراع الذي لا داعي له بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية تسبب في معاناة إنسانية خطيرة».

ودعا الوزير الأمريكي الطرفين إلى «وقف هذا الصراع فورا والامتثال إلى التزاماتهما بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومحاسبة المسؤولين عن الفظائع».

وتواجه قوات الدعم السريع اتهامات بقيادة مذبحة عرقية في غرب دارفور، ويتهم سكان العاصمة الخرطوم القوة شبه العسكرية بالنهب والاغتصاب واحتجاز المدنيين.

وفي الوقت نفسه، نفذ الجيش حملة مكثفة من الضربات الجوية والمدفعية على الأحياء السكنية التي سيطرت عليها قوات الدعم السريع وهو ما يقول خبراء إنه قد يمثل انتهاكا للقانون الدولي.

وجاء القرار الأمريكي الرسمي نتيجة لعملية وتحليلات قانونية مفصلة بقيادة وزارة الخارجية الأمريكية، لكنه لا يتضمن تلقائياً إجراءات عقابية وبالتالي ليس له عواقب فورية على الطرفين.

ويأتي هذا القرار بعد تعثر المحادثات التي توسطت فيها السعودية والولايات المتحدة بهدف وقف القتال بين الطرفين المتحاربين في السودان مرة أخرى ومواصلة الجيش وقوات الدعم السريع الأعمال العسكرية.

وفرضت الولايات المتحدة عدة جولات من العقوبات بعد اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع في أبريل بسبب خلافهما على خطط للانتقال السياسي ودمج قوات الدعم السريع في الجيش بعد 4سنوات من الإطاحة بالرئيس عمر البشير الذي حكم البلاد لفترة طويلة في انتفاضة شعبية.

ومن بين الذين استهدفتهم العقوبات نائب قائد قوات الدعم السريع ومسؤولون سودانيون سابقون وشركات اتهمتها واشنطن بتأجيج الصراع.

لكن واشنطن لم تستهدف حتى الآن الجيش وقوات الدعم السريع بشكل مباشر بالعقوبات على الرغم من دعوات نشطاء حقوق الإنسان لها لتحديد الأطراف وتحديد جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت في دارفور.

وحذر بلينكن من أن القرار المعلن الأربعاء لا يستبعد إمكانية اتخاذ قرارات أخرى في المستقبل مع توفر المزيد من المعلومات.

وقال «الولايات المتحدة ملتزمة بالبناء على هذا القرار واستخدام الأدوات المتاحة لإنهاء هذا الصراع ووقف ارتكاب الفظائع وغيرها من الانتهاكات التي تحرم الشعب السوداني من الحرية والسلام والعدالة».

الجيش السوداني

الانتهاء من كافة الاستعدادات لبدء الانتخابات الرئاسية المصرية في الداخل الأحد

كشف مدير الجهاز التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات المستشار أحمد بنداري، عن الانتهاء من كافة الاستعدادات اللازمة لإجراء الانتخابات الرئاسية داخل البلاد أيام الأحد والإثنين والثلاثاء من الأسبوع المقبل.

وقال المستشار بنداري، في مؤتمر صحافي للإعلان عن الاستعدادات الخاصة بالانتخابات الرئاسية: "عدد لجان الاقتراع الفرعية التي سيدلي أمامها المواطنون بأصواتهم يبلغ 11 ألفاً و631 لجنة بداخل 9 آلاف و376 مركزاً انتخابياً ما بين مدارس ومراكز شباب ووحدات صحية".

وتابع "حوالي 15 ألف قاض من مختلف الجهات والهيئات القضائية، سيتولون الإشراف على الانتخابات الرئاسية داخل البلاد التي ستنطلق ابتداءً من يوم الأحد المقبل".

وأضاف "عدد المقار الانتخابية يبلغ 9376 مركزاً انتخابياً تتوزع على المدارس ومراكز الشباب، في ما يبلغ عدد لجان الاقتراع الفرعية 11 ألفاً و 631 لجنة، ووُضع في الاعتبار التيسير على كبار السن والناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة في توزيع الناخبين على المراكز الانتخابية".

وأوضح مدير الجهاز التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات، أن الهيئة الوطنية للانتخابات حرصت في اختيار مقار لجان الاقتراع الفرعية على مراعاة متطلبات كبار السن وذوي الإعاقة والتيسير عليهم في عملية التصويت، وعدم تكبيدهم أي مشقة أو عناء، كما أنها وضعت إرشادات مكتوبة في لجان الاقتراع لذوي الإعاقة السمعية لتسهيل عملية الاقتراع عليهم، كما أنها اعتمدت بطاقات التصويت بطريقة "برايل" للتسهيل على الناخبين المكفوفين.

وأشار المستشار بنداري، إلى أن الهيئة الوطنية للانتخابات وجهت الدعوة لجميع البعثات الدبلوماسية المعتمدة داخل مصر، لمتابعة العملية الانتخابية، مشيرا إلى أنه تقدم بالفعل إلى الهيئة 24 سفارة وتسجيل 67 دبلوماسياً منها لأعمال المتابعة.

وأكد أن هناك 14 منظمة دولية ستشارك في أعمال متابعة الانتخابات الرئاسية، وأن عدد المتابعة الذين صدرت لهم تصاريح بهذا الشأن عن تلك المنظمات بلغ 220 متابعاً، إلى جانب تسجيل 62 منظمة مجتمع مدني محلية وقد صدرت التصاريح لـ 22 ألفاً و340 متابعاً لها، والمتابعة الإعلامية للانتخابات الرئاسية تضم 528 متابعاً دوليا عن 115 وسيلة إعلامية وصحفية، إلى جانب 70 وسيلة إعلامية وصحفية محلية صدرت تصاريح لـ 4218 صحفياً وإعلامياً لها.

وأكمل بنداري "مرحلة الصمت الدعائي ستبدأ قبل انطلاق العملية الانتخابية بـ 48 ساعة، وذلك وفقاً للجدول الزمني والإجرائي للانتخابات الرئاسية والذي سبق إعلانه يوم 25 سبتمبر الماضي، بمقتضى هذه المرحلة لا يجوز لأي مرشح في الانتخابات أو حملته الرسمية، القيام بأي عمل من أعمال الدعاية أو الترويج أو التحدث عن البرنامج الانتخابي، وأن هذه الخطوة تستهدف إتاحة الفرصة أمام الناخب للاختيار بروية من بين المرشحين دون أي مؤثرات على قراره".

ولفت إلى أن القضاة المشرفين على العملية الانتخابية، بدأوا في تسلم الأوراق وأن الهيئة تتابع عن كثب الإجراءات الخاصة بنقلهم إلى مقار اللجان التي سيشرفون عليها، وعملية فرز أصوات الناخبين ستكون بداخل لجان الاقتراع الفرعية في نهاية اليوم الثالث من العملية الانتخابية.

واختتم المستشار بنداري، قائلاً: "الهيئة الوطنية للانتخابات استحدثت لجان اقتراع للوافدين والمغتربين بين المحافظات، بعدما تلقت العديد من الطلبات والاستفسارات بهذا الشأن، وتلك اللجان ستشمل المناطق الصناعية والسياحية وجميع المحافظات التي بها تجمعات من المغتربين، لتمكين الناخبين من خارج الموطن الانتخابي من الإدلاء بأصواتهم وإعمال حقوقهم الدستورية".